

يناير 2025

صندوق النقد الدولي يصدر مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

من المتوقع استمرار استقرار النمو العالمي

في أحدث تقاريره الصادرة تحت عنوان "آفاق الاقتصاد العالمي"، توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي 3.3 في المائة في العام 2025، مع توقعات باستمرار هذه المستويات في العام 2026. وتعد توقعات النمو الحالية أقل من المتوسط التاريخي عند نسبة 3.7 في المائة بين عامي 2000 و2019، وقد ظلت هذه التوقعات مستقرة نسبياً منذ أكتوبر 2024. وتم تعديل التوقعات للعام 2025 ورفعها بمقدار 10 نقاط أساس إلى نسبة 3.3 في المائة مقارنة بالتوقعات الصادرة في أكتوبر 2024، بينما تم الإبقاء على معدل النمو للعام 2026 دون تغيير عن التوقعات السابقة. إلا أن التوقعات الخاصة بكل دولة على حدة شهدت بعض التعديلات، إذ تم تعديل تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بشكل تصاعدي، وقابل ذلك جزئياً خفض تقديرات نمو الاقتصادات الرئيسية الأخرى. وبناءً على ذلك، تم تعديل تقديرات النمو للاقتصادات المتقدمة ورفعها بمقدار 10 نقاط أساس لتصل إلى نسبة 1.9 في المائة للعام 2025، وظلت دون تغيير للعام 2026 عند نسبة 1.8 في المائة. كما ظلت تقديرات نمو اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية دون تغيير للعام 2025 عند نسبة 4.2 في المائة، وتم رفعها هامشياً بمقدار 10 نقاط أساس لتصل إلى نسبة 4.3 في المائة للعام 2026.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تميل المخاطر متوسطة المدى التي تحيط بالسيناريو الأساسي نحو التطورات السلبية، في حين تتسم الآفاق قصيرة المدى بمجموعة من المخاطر المختلفة. ومن شأن احتمالات تجاوز النتائج المتوقعة أن تعزز النمو القوي بالفعل في الولايات المتحدة على المدى القصير، بينما تميل المخاطر في الدول الأخرى نحو التطورات السلبية في ظل زيادة عدم اليقين بشأن السياسات. كما يرى صندوق النقد الدولي أن معالجة هذه المخاطر تتطلب تركيزاً استراتيجياً على تحقيق توازن المفاضلة بين التضخم والأداء الاقتصادي الحقيقي، بالإضافة إلى استعادة الاحتياطات المالية، وتعزيز آفاق النمو على المدى المتوسط من خلال الإصلاحات الهيكلية المكثفة وتعزيز أواصر التعاون متعدد الأطراف.

البلد / المناطق	2023	2024	توقعات 2025	توقعات 2026	مراجعات من أكتوبر 2024
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					
الناتج العالمي	3.3%	3.2%	3.3%	3.3%	0.0%
الاقتصادات المتقدمة	1.7%	1.7%	1.9%	1.8%	0.0%
الولايات المتحدة الأمريكية	2.9%	2.8%	2.7%	2.1%	0.1%
منطقة اليورو	0.4%	0.8%	1.0%	1.4%	-0.1%
الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية	4.4%	4.2%	4.2%	4.3%	0.1%
الصين	5.2%	4.8%	4.6%	4.5%	0.4%
الهند	8.2%	6.5%	6.5%	6.5%	0.0%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1.8%	2.0%	3.5%	3.9%	-0.3%
المملكة العربية السعودية	-0.8%	1.4%	3.3%	4.1%	-0.3%
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	3.6%	3.8%	4.2%	4.2%	-0.2%
حجم التجارة					
حجم التجارة العالمية	0.7%	3.4%	3.2%	3.3%	-0.1%
الاقتصادات المتقدمة	0.0%	2.2%	2.1%	2.5%	-0.3%
الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية	2.0%	5.4%	5.0%	4.6%	0.2%
أسعار المستهلك					
الاقتصادات المتقدمة	4.6%	2.6%	2.1%	0.1%	0.0%
الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية	8.1%	7.8%	5.6%	4.5%	-0.2%

المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير يناير 2025

وانخفضت توقعات نمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 50 نقطة أساس للعام 2025 لتصل إلى نسبة 3.5 في المائة، مدفوعة بصفة رئيسية بمراجعة توقعات النمو الخاصة بالسعودية بمقدار 130 نقطة أساس لتصل إلى نسبة 3.3 في المائة، وكذلك للدول الأخرى المصدرة للنفط. وأدى قرار منتجي الأوبك وحلفائها بتمديد خطة خفض حصص الإنتاج إلى انخفاض التقديرات. كما تم تعديل التوقعات للعام المقبل بانخفاض قدره 30 نقطة أساس لتصل إلى نسبة 3.9 في المائة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وخضعت توقعات نمو السعودية لمراجعة هبوطية بمقدار 30 نقطة أساس إلى نسبة 4.1 في المائة مما يعكس إلغاء بعض تخفيضات الإنتاج المعلنة. واستناداً إلى بيانات سوق العقود الآجلة كما في 20 نوفمبر 2024، بلغ متوسط سعر النفط المتوقع 69.76 دولار أمريكي للعام 2025 و 67.96 دولار أمريكي للعام 2026.

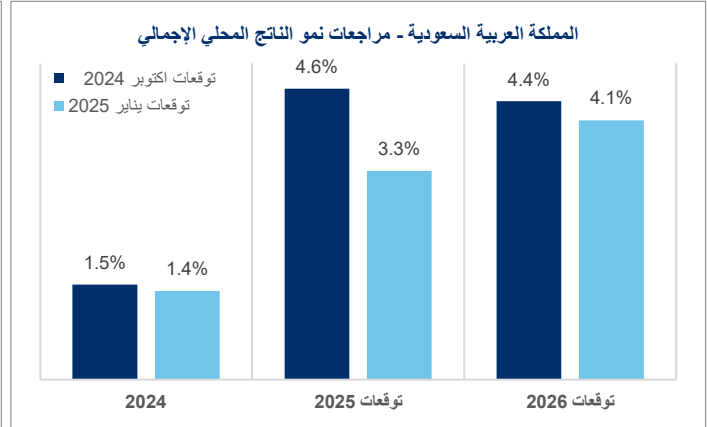
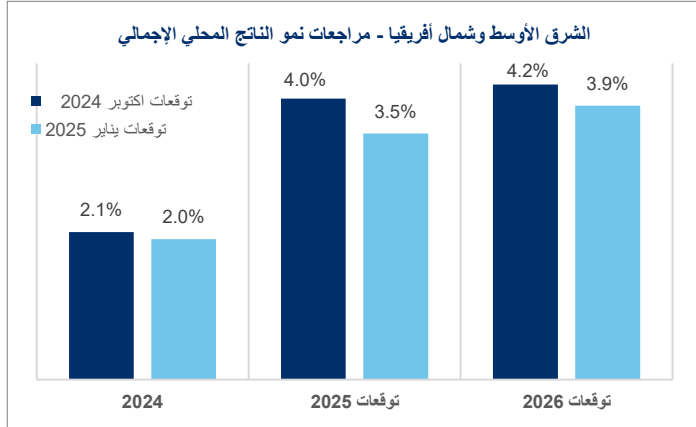
كما انخفض النمو في منطقة اليورو بمقدار 20 نقطة أساس و 10 نقاط أساس إلى نسبة 1.0 في المائة في العام 2025 و نسبة 1.4 في المائة في العام 2026، على التوالي. وفي ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في التأثير سلباً على المعنويات، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو، وإن كان بوتيرة تدريجية أكثر مما كان متوقعاً في أكتوبر 2024، مدفوعاً بضعف مستويات الزخم عن المتوقع بنهاية العام 2024، خاصة في قطاع الصناعات التحويلية، وزيادة حالة عدم اليقين السياسي والسياسة النقدية. ومن المتوقع أن يكون النمو في العام 2026 مدعوماً بالتحسن القوي للطلب المحلي وتحسن الأوضاع المالية.

وبلاحظ تأخر النمو الاقتصادي في ألمانيا عن نظيراتها في منطقة اليورو فيما يعزى إلى حد كبير إلى الضعف المستمر لقطاع الصناعات التحويلية وتصدير السلع، على الرغم من ارتفاع الاستهلاك اتساقاً مع تعافي الدخل الحقيقي. وفي اليابان، شهد الناتج انكماشاً طفيفاً، نتيجة لاضطرابات مؤقتة في الإمدادات. وعلى العكس من ذلك، ظل الزخم في الولايات المتحدة قوياً، إذ بلغ معدل النمو على أساس سنوي نسبة 2.7 في المائة، أي أعلى بمقدار 50 نقطة أساس عن التوقعات الصادرة في أكتوبر 2024، بدعم من الطلب القوي نتيجة لعدد من العوامل الجوهرية، مثل السياسة النقدية الأكثر تيسيراً، والظروف المالية المواتية. ويرجع هذا التعديل جزئياً إلى الآثار المرحلة من العام 2024، إلى جانب مرونة أسواق العمل وارتفاع الاستثمارات، مما يشير إلى القوة الاقتصادية بصفة عامة. إلا أنه على الرغم من ذلك، من المتوقع أن يتباطأ النمو في العام 2026.

وفي المملكة المتحدة، من المتوقع أن يرتفع النمو تدريجياً من 0.9 في المائة في العام 2024 إلى نسبة 1.6 في المائة في العام 2025، ومن ثم من المتوقع أن ينخفض إلى نسبة 1.5 في المائة في العام 2026، مما يمثل مراجعة تصاعدية قدرها 10 نقاط أساس للعام 2025. وفي العديد من الاقتصادات المتقدمة، تحافظ توقعات النمو على مستوى مستقر نسبياً لسببين. أولاً، من المتوقع أن يساهم تعافي مستويات الدخل الحقيقي في دعم الانتعاش الدوري للاستهلاك. ثانياً، من المتوقع أن تؤدي التحديات المعاكسة للتجارة، بما في ذلك الزيادة الملحوظة لحالة عدم اليقين تجاه السياسات التجارية، إلى التأثير سلباً على الاستثمار.

وفي الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، من المتوقع أن يكون أداء النمو لعامي 2025 و 2026 متسقاً إلى حد كبير مع أداء العام 2024. ومن المتوقع أن يؤدي تفاقم حالة عدم اليقين تجاه التجارة والسياسة إلى تباطؤ الطلب في العديد من الدول. إلا أنه من المتوقع أن يتحسن النشاط الاقتصادي مع زوال آثار حالة عدم اليقين. وبالنسبة لمنطقة آسيا، رفع صندوق النقد الدولي توقعات الصين بمقدار 10 نقاط أساس إلى نسبة 4.6 في المائة في العام 2025 بعد تسجيلها لنمو بنسبة 4.8 في المائة في العام 2024، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى التعديلات المنسوبة إلى الآثار المرحلة من العام 2024 والتدابير المالية التي تم الإعلان عنها في نوفمبر، والتي تخفف إلى حد كبير من التأثير السلبي على الاستثمار الناجم عن زيادة عدم اليقين تجاه السياسة التجارية والتحديات التي تواجهها السوق العقاري. أما بالنسبة للعام 2026، فمن المتوقع أن يرتفع النمو بمقدار 40 نقطة أساس إلى نسبة 4.5 في المائة، إذ تتضاءل آثار حالة عدم اليقين تجاه السياسة التجارية، ويساعد رفع سن التقاعد على إبطاء انخفاض المعروض من العمالة. وتم الإبقاء على توقعات نمو الهند عند نسبة 6.5 في المائة لعامي 2025 و 2026، بما يتسق مع توقعات أكتوبر 2024 وينسجم مع إمكاناتها. وشهد معدل النمو في الهند تباطؤاً أكبر مما كان متوقعاً، فيما يعزى إلى الانخفاض الحاد الذي شهده النشاط الصناعي.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير يناير 2025

تم خفض توقعات النمو لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمقدار 50 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 3.5 في المائة للعام 2025، وتراجع بمقدار 30 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 3.9 في المائة للعام 2026. ويعزى التعديل الهبوطي للعام 2024 بصفة رئيسية إلى السعودية بما يعكس انخفاض إنتاج النفط في العام 2024، بما في ذلك التخفيضات الأحادية الجانب وفقاً لاتفاقية الأوبك وحلفائها، في حين من المتوقع أن يظل النمو غير النفطي مرناً. ومن المتوقع الآن أن ينمو اقتصاد المملكة بنسبة 3.3 في المائة في العام 2025، بتعديل هبوطي قدره 130 نقطة أساس، ثم يصل إلى نسبة 4.1 في المائة في العام 2026 (-30 نقطة أساس). وأدت مراجعة توقعات الناتج المحلي الإجمالي للسعودية إلى انخفاض توقعات صندوق النقد الدولي لنمو منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، والتي تقدر بما نسبته 3.6 في المائة لهذا العام مقابل نسبة 3.9 في المائة وفقاً لتوقعات أكتوبر 2024.

حجم التجارة العالمية

من المتوقع أن يصل نمو حجم التجارة العالمية إلى نسبة 3.2 في المائة للعام 2025، بمراجعة هبوطية قدرها 20 نقطة أساس نتيجة الاختلالات التجارية والتجزئة الجيواقتصادية التي من المتوقع أن تؤثر سلباً على التجارة العالمية. وتم رفع توقعات نمو التجارة لاقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بمقدار 30 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 5.0 في المائة في العام 2025، في حين تم خفض توقعات نمو الاقتصادات المتقدمة بمقدار 50 نقطة أساس ليصل إلى نسبة 2.1 في المائة للعام 2025. وبالنسبة للعام المقبل، شهدت الاقتصادات المتقدمة مراجعة هبوطية بمقدار 30 نقطة أساس إلى نسبة 2.5 في المائة، في حين تم رفع نمو الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بمقدار 20 نقطة أساس إلى 4.6 في المائة. ويعزى هذا التعديل إلى الارتفاع الشديد لحالة عدم اليقين تجاه السياسة التجارية، والذي من المتوقع أن يؤثر سلباً على الاستثمار، لا سيما بين الشركات التي تعتمد بشكل كبير على التجارة. إلا أنه يتوقع أن تكون آثار زيادة حالة عدم اليقين مؤقتة وفقاً لسيناريو الحالة الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التقدم المحرز في بعض المعاملات التجارية، المدفوع بحالة عدم اليقين السائدة بشأن السياسة التجارية وتوقع فرض أنظمة تجارية أكثر صرامة، يساهم في تخفيف الآثار السلبية في المستقبل القريب.

التضخم

وفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي من نسبة 4.2 في المائة في العام 2025 إلى نسبة 3.5 في المائة في العام 2026، بما يتسق مع أهداف البنك المركزي ويسهل عودة السياسة النقدية إلى مستوياتها الطبيعية تدريجياً. ومن المتوقع أن يساهم هذا الاتجاه في الحد من الاضطرابات العالمية التي شهدتها السنوات الأخيرة، مثل الجائحة والصراع الروسي الأوكراني، اللذين تسببا في وصول معدلات التضخم إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ أربعة عقود. وعلى الرغم من استمرار انخفاض التضخم العالمي، إلا أنه هناك عدد من المؤشرات التي تدل على توقف التقدم في بعض الدول، إذ ما تزال بعض الاقتصادات تعاني من ارتفاع معدلات التضخم. وخلال الأشهر القليلة الماضية، كان المتوسط العالمي للتضخم الأساسي المتتابع أعلى بقليل من نسبة 2 في المائة، فيما تشير البيانات إلى تباطؤ نمو الأجور الاسمي واستمرار عودة الأوضاع الطبيعية لأسواق العمل.

وعلى الرغم من انخفاض تضخم أسعار السلع الأساسية إلى مستويات الاتجاه العام أو أقل منه، إلا أن تضخم أسعار الخدمات ما يزال يتجاوز متوسطات ما قبل جائحة كوفيد-19 في العديد من الاقتصادات، لا سيما في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. وما يزال التضخم المرتفع واضحاً في بعض اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في أوروبا وأمريكا اللاتينية، متأثراً بعوامل محددة. وفي المناطق التي يثبت فيها التضخم أنه أكثر مرونة، تمضي البنوك المركزية بحذر في تطبيق استراتيجيات التيسير الخاصة بها، هذا إلى جانب يقظتها في مراقبة المؤشرات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي وسوق العمل وتغيرات أسعار الصرف. ويقوم حالياً عدد من البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة، وذلك مؤشر على تباعد السياسة النقدية.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن تنخفض أسعار سلع الطاقة بنسبة 2.6 في المائة في العام 2025، أي أكثر مما كان متوقعاً في تقرير أكتوبر 2024. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط نتيجة لضعف الطلب في الصين وزيادة العرض من دول خارج الأوبك وحلفائها. إلا أن هذا الاتجاه عوضه جزئياً ارتفاع أسعار الغاز، التي تتأثر بعوامل مثل الأحوال الجوية الأشد برودة عن المتوقع، واستمرار الصراع في الشرق الأوسط، واضطرابات إنتاج حقول الغاز. وعلى النقيض من ذلك، من المتوقع أن ترتفع أسعار السلع بخلاف الوقود بنسبة 2.5 في المائة خلال العام 2025 مقارنة بتوقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في أكتوبر 2024، مدفوعة بارتفاع أسعار الأغذية والمشروبات نتيجة سوء الأحوال الجوية التي تؤثر على المنتجين الرئيسيين. ومن المرجح أن يساهم الانخفاض المتوقع في أسعار الطاقة في استمرار تراجع التضخم الكلي، مما يدفعه نحو المستويات المستهدفة للبنوك المركزية. إلا أنه على الرغم من ذلك، في الولايات المتحدة، من المتوقع أن يظل التضخم أعلى قليلاً من مستوى 2 في المائة المستهدف خلال العام 2025، بينما يتوقع أن تكون منطقة اليورو أقل عرضة للضغوط التضخمية الكبيرة. من جهة أخرى، قد تظل معدلات التضخم منخفضة في الصين. ونتيجة لهذه التباينات، يتوقع اتساع الفجوة بين أسعار الفائدة المتوقعة في الولايات المتحدة والدول الأخرى.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الإيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست